التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في قطر لعام 2017

الملخص التنفيذي

ينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة، والشريعة الإسلامية هي "مصدر رئيسي" للتشريع. ويكفل الدستور حرية ممارسة الشعائر الدينية وفقاً لما يتطلبه "الحفاظ على النظام العام والأخلاق العامة". يتوجب على الجماعات الدينية التسجيل لدى الحكومة للحصول على ممتلكات، أو جمع الأموال، أو فتح حسابات مصرفية. ويشكل المسلمون السنة والشيعة وثمانية طوائف مسيحية الجماعات الدينية الوحيدة المُسجلة في البلاد. وتُعد الجماعات الدينية غير المُسجلة غير قانونية، غير أنه يمكنها بشكل عام ممارسة شعائرها على انفراد. على إثر قطع العلاقات بين قطر والمملكة العربية السعودية واستمرار المخاوف الأمنية للمواطنين القطريين المقيمين في المملكة العربية السعودية، نصحت الحكومة المواطنين والمقيمين بالعدول عن المشاركة في الحج أو العمرة. يفرض القانون أحكاما بالسجن على التجديف ضد الإسلام أو المسيحية أو اليهودية، ويجرم التبشير بأي دين غير الإسلام مع عقوبة تصل إلى السجن لمدة 10 سنوات.

استمرت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في تقديم التوجيهات بخصوص مواضيع خُطب الجمعة وقامت بمراجعة المُحتوى أحياناً، غير أنها لم تطلب من رجال الدين الحصول على موافقة مسبقة للخطب الخاصة بهم. وقد مارست الطوائف المسيحية الثماني العبادة بحرية في مجمع مسيمير الديني. وسمحت الحكومة للكنائس غير المسجلة بممارسة العبادة هناك أيضا، ولكن فقط تحت رعاية واحدة من الطوائف الثماني المُعترف بها. وذكرت الحكومة بأنها منفتحة تجاه النظر في تأسيس أماكن مخصصة للعبادة للهندوس واليهود والبوذيين. وقامت الحكومة بمراجعة وفرض الرقابة على الإعلام المطبوع ومواقع التواصل الاجتماعي، ومنع أية مواد دينية تعتبرها غير مرغوب بها.

نشرت وسائل الإعلام التي تتخذ من البلاد مقراً لها مواداً معادية للسامية على نحو دوري. ففي يونيو/ حزيران قام موقع "الجزيرة" باللغة الإنجليزية والذي تموله الحكومة ، بنشر ثم حذف رسالة على تويتر تتضمن رسماً كاريكاتورياً معادياً للسامية يدعي مؤامرة يهودية لإنكار تغير المناخ. وفي يونيو/حزيران نشرت جريدة "الراية" المملوكة للقطاع الخاص رسماً كاريكاتيرياً يظهر ساحرة مع [منظومة] مقلاع داود تتسبب في نزاعات بين العرب. وفي يوليو/تموز نشرت الراية أيضاً رسماً كاريكاتيرياً يصور أخطبوطاً مع نجمة داود على جبهته محاولاً تخريب المسجد الأقصى. في ديسمبر /كانون الأول، وبعد الإعلان عن قيام الولايات المتحدة بنقل سفارتها، نشرت صحيفة "الوطن" رسماً كاريكاتورياً يُظهر يهودياً أرثوذكسياً يقف أمام كلمة "القدس" باللغة العربية. في ديسمبر/ كانون الأول نُشرت رسوم كاريكاتورية في إحدى وسائل الإعلام المحلية تُظهر صوراً معادية للسامية في نقدها لوفد بحريني غير حكومي إلى إسرائيل كعمل خيانة للقومية العربية.

في يوليو/تموز التقى مسؤولو السفارة الأمريكية مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لمناقشة سبل تعميق العلاقات الثنائية حول الموضوعات الدينية ومناقشة حقوق الأقليات. وناقش مسؤولو السفارة الدين والقيود على التسجيل وتعزيز التسامح الديني وقضايا معاداة السامية مع منظمات شبه حكومية مثل مركز الدوحة الدولي للحوار بين الأديان، وأكاديميين معنيين بالحوار بين الأديان ومجموعات الأقليات الدينية بما في ذلك المسيحيون والهندوس .

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإنتماء الديني

تقدر الحكومة الأمريكية اجمالي عدد السكان بـ 2.3 مليون نسمة (تقديرات يوليو/تموز 2017). ويشكل المواطنون ما يقرب من 11.6 في المئة من السكان، في حين يشكل غير المواطنين حوالي 88 في المئة. ولا تتوفر أرقام يمكن الاعتماد عليها، غير أن التقديرات القائمة فقط على التكوين الديني للدول الأصلية التي ينحدر منها المغتربون تشير إلى أنهم مسلمون. وفي حين أنهم أكبر مجموعة دينية ، فعلى الأرجح أنهم أقل من نصف مجموع السكان. أغلب المواطنين هم مسلمون سُنة ومعظم الباقين هم مسلمون شيعة . ولا تتوفر التفاصيل الخاصة بتقسيم السكان من غير المواطنين بين السنة والشيعة والجماعات المسلمة الاخرى.

وتشمل الجماعات الدينية الأخرى، بالترتيب التنازلي بناء على حجم المجموعة، الهندوس الذين ينحدرون من الهند ونيبال بشكل حصري تقريبا، والروم الكاثوليك من الفلبين وأوروبا والهند بشكل رئيسي، والبوذيين بصفة غالبة من جنوب وجنوب شرق وشرق آسيا. وتشمل المجموعات الأصغر الطوائف الانغليكانية وغيرها من الطوائف البروتستانتية الأخرى، والأقباط المصريين، والبهائيين، واليونانيين وغيرهم من الأرثوذكس الشرقيين.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

ينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة، والشريعة الإسلامية هي "مصدر رئيسي" للتشريع. ويكفل الدستور "حرية ممارسة الطقوس الدينية" لكل الاشخاص "وفقاً للقانون ومتطلبات الحفاظ على النظام العام والاخلاق العامة". ويحظر الدستور التمييز على أساس الدين. ووفقاً للدستور، يجب أن يكون الأمير مسلماً.

يُعرّف القانون التحول من الإسلام إلى دين آخر على أنه ردة وفعل غير قانوني، على الرغم من عدم وجود عقوبات مسجلة على الردة منذ استقلال البلاد في عام 1971.

ويفرض القانون عقوبة السجن لمدة تصل إلى سبع سنوات بتهمة التشهير أو التدنيس أو التجديف ضد الإسلام أو المسيحية أو اليهودية. ويفرض القانون عقوبة بالسجن لسبع سنوات لإنتاج أو تداول مواد تحتوي على شعارات أو صور أو رموز تشوه هذه الديانات الثلاث. كما يحظر القانون نشر النصوص التي من شأنها إثارة الانشقاق الاجتماعي أو الفتنة الدينية، مع فرض عقوبة تصل إلى السجن لستة اشهر في حال إثبات الإتهام.

للحصول على تواجد رسمي في البلد، ينبغي على الجماعات الدينية غير المسلمة التقدم بطلب التسجيل لدى دائرة الشؤون القنصلية في وزارة الخارجية. ويتعين أن تكون جميع المساجد والمؤسسات الإسلامية في البلاد مُسجّلة لدى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. الجماعات الدينية الوحيدة المسجلة هي المسلمون السنة والشيعة وثماني طوائف مسيحية. يمكن تسجيل الطوائف البروتستانتية غير تلك التي من بين الطوائف الثماني المسجلة، بما في ذلك الكنائس البيتية غير المذهبية، لدى الحكومة بدعم من اللجنة التوجيهية للكنائس- وهي منظمة جامعة تتألف من ممثلين عن الطوائف الثماني المسجلة بالفعل. عملياً، جميعها تقريباً مسجلة برعاية الكنيسة الأنغليكانية. المجموعات غير المسيحية عليها التقدم بطلب للتسجيل عن طريق وزارة الخارجية. والدينان الوحيدان المسجلان ليكون لهما أماكن عبادة خاصة بهما هما الإسلام والمسيحية. يمكن للمجموعات المسجلة الاحتفاظ بحسابات مصرفية باسم المؤسسة، أو تتقدم بطلب للحصول على عقار لبناء

مكان عبادة (أو قد يكون لديها مبانٍ مشيدة فعلاً مثل فيلات خاصة معترف بها كأماكن عبادة لتجنب أي مشاكل مع السلطات)، أو استيراد نصوص دينية ، أو نشر منشورات دينية للتوزيع الداخلي ، في حين أن الكيانات غير المسجلة غير قادرة على فتح حسابات أو جمع الأموال أو العبادة في الأماكن الخاصة بصفة قانونية أو الحصول على نصوص دينية من خارج البلاد أو نشر رسائل إخبارية دينية أو كتيبات أو توظيف عاملين بشكل قانوني.

تحتفظ الحكومة بقائمة رسمية بأسماء الطوائف المسيحية المسجلة في السابق، وتتألف القائمة من الكنائس الكاثوليكية، والأنغليكانية، والروم الأرثوذكس، والسريان الأرثوذكس، والقبطية، والمارونية اللبنانية، والبروتستانتية الإنجيلية، والهندية. المساجد السنّية والشيعية مسجّلة لدى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

ووفقاً للقانون، فإن الجماعات الدينية غير المسجلة (وليست تحت رعاية إحدى الجماعات الأخرى المسجلة) والتي تشارك في أنشطة العبادة، هي جماعات غير قانونية ويخضع أعضاؤها للترحيل.

يضع القانون قيوداً على العبادة العامة للديانات غير الإسلامية. ويحظر على الجماعات الدينية غير المسلمة إبراز الرموز الدينية، ويشمل ذلك منع التجمعات المسيحية من الاعلان عن الخدمات الدينية أو وضع صلبان خارج المباني بحيث تكون واضحة للعيان. ويُجرّم القانون التبشير بالنيابة عن منظمة أو جماعة أو مؤسسة من أي دين آخر غير الإسلام، ويفرض عقوبة بالسجن تصل إلى 10 أعوام. ومن الممكن أن يترتب على التبشير بصفة فردية لصالح أي دين آخر غير الإسلام الحكم بالسجن لمدة تصل إلى 5 سنوات، ويفرض القانون عقوبة السجن لمدة سنتين وغرامة قدرها 10,000 ريال قطري (2,700 دولار أمريكي) لحيازة مواد مكتوبة أو مسجلة أو مواد تدعم النشاط التبشيري أو تشجع عليه. ويسمح القانون باستيراد الكتب الدينية المقدسة، مثل نسخ من الكتاب المقدس.

تنظّم الحكومة نشر واستيراد وتوزيع جميع الكتب والمواد الدينية. قامت الحكومة بمراجعة ومراقبة أو حظر الصحف والمجلات والأفلام والكتب الأجنبية لمعرفة ما إذا كانت تحتوي على موضوعات جنسية أو دينية أو سياسية غير مرغوب فيها. يمكن للمجموعات الدينية نشر رسائل إخبارية بدون رقابة الحكومة ولكن لا يمكن توزيعها إلا داخلياً ضمن مجتمعاتها. ولاستيراد المواد الدينية، ينبغي على الجماعات تقديم نسخة واحدة لوزارة الثقافة والرياضة والحصول على موافقة خطية قبل طلب كميات كبيرة وإلا قد يتم مصادرة كل الشحنة.

يحدد القانون وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية باعتباره صاحب السلطة النهائية فيما يتعلق بالموافقة على المراكز الدينية الإسلامية. ويتم الموافقة على دور العبادة لغير المسلمين من قبل وزارة الخارجية بالتنسيق مع المكتب الخاص للأمير.

ورغم أن القانون لا يلزم المرأة غير المسلمة باعتناق الإسلام عند الزواج من رجل مسلم، إلا أن القانون يعتبر الأطفال من هذا الزواج مسلمين. ويتوجب على الرجل غير المسلم الذي يتزوج من امرأة مسلمة اعتناق الإسلام.

تعتبر الدروس الإسلامية إلزامية بالنسبة للطلاب المسلمين وغير المسلمين الملتحقين بالمدارس التي ترعاها الحكومة. ويجوز لغير المسلمين تقديم دروس دينية خاصة لأطفالهم في المنزل أو طريق شعائرهم الدينية.

ويجوز لجميع الاطفال حضور المدارس العلمانية والمدارس المختلطة الخاصة. وينبغي على هذه المدارس تقديم دروس إسلامية اختيارية؛ بينما تُمنع الدروس الدينية غير الإسلامية.

هناك نظام موحد للمحاكم المدنية، يتضمن الشريعة والقانون العلماني، وله ولاية قضائية على كل من المسلمين وغير المسلمين. ويطبق نظام المحاكم الموحد الشريعة في قضايا قانون الأسرة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالميراث والزواج والطلاق وحضانة الأطفال. وبالنسبة للمسلمين الشيعة، تقوم لجنة قضائية بالبت في القضايا المتعلقة بالزواج والطلاق والميراث والأمور العائلية الأخرى مستخدمة تفسيرات الشيعة للقانون الديني. وفيما يخص الأمور الدينية الأخرى، يطبق قانون الأسرة الخاص بالبلد على جميع فروع الإسلام. ويخضع غير المسلمين للشريعة في قضايا حضانة الأطفال، إلا أن القانون المدني يغطي قضايا الأحوال الشخصية الأخرى، بما في ذلك تلك المتعلقة بالطلاق والميراث.

يقوم القانون الجنائي على مبادئ الشريعة. وتُحدد طبيعة الجريمة ما إذا كان المُدانون سيتلقون حكماً يستند إلى الشريعة. هناك تهم جنائية معينة ، مثل شرب الكحول أو ممارسة الجنس خارج نطاق الزواج، يُعاقَب فيها المسلمون وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية ، بما في ذلك الجلد بأمر من المحكمة. وقد تنطبق العقوبات الشرعية على غير المسلمين في هذه الحالات. غالباً ما تخفف الحكومة العقوبات الأشد التي تفرضها الشريعة. وقد تُخفض العقوبة عدة أشهر للمُدانين من المسلمين عن طريق حفظ القرآن أثناء وجودهم في السجن. ويغطي القانون العلماني تسوية النزاعات بالنسبة لشركات الخدمات المالية. يسمح القانون بتطبيق التفسير الشيعي للشريعة إذا ما طلبت الأطراف المتنازعة ذلك ووافقت عليه.

يجب على هيئة تنظيم الأعمال الخيرية الموافقة مقدما على جميع الأعمال الخيرية الدينية التي تقوم بها الجمعيات الخيرية المحلية، بما في ذلك الدينية منها. قسم التعاون الدولي في وزارة الخارجية هو المسؤول عن الإشراف على التبرعات للجماعات الدينية الأجنبية وأنشطتها الخيرية. وبسبب التغييرات التي بدأت في يوليو/تموز، فإن الجمعيات الخيرية الوحيدة المسموح لها حالياً بتوزيع التمويل في الخارج هي مؤسسة قطر الخيرية والهلال الأحمر القطري.

البلد ليس طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ممارسات الحكومة

استمرت الحكومة بالقول بأنها ستنظر في طلبات الجماعات الدينية غير المسجلة لامتلاك قطعة أرض لتكون مكانا للعبادة إذا ما قدّمت طلباً بالتسجيل، ولكنها قالت إن أي من الجماعات لم تفعل ذلك. واستمرت الجماعات غير المسجلة بالعبادة في الأماكن الخاصة.

وواصلت الحكومة السماح لأتباع الجماعات الدينية غير المسجلة، مثل الهندوسية والبوذية والبهائية، والجماعات المسيحية الصغيرة غير المسجلة، بممارسة العبادة بصورة شخصية في فيلات مؤجرة وفي بيوتهم وفي أماكن العمل ومع أشخاص آخرين.

استمر الهندوس والبوذيون والبهائيون والجماعات الدينية الأخرى غير المسجلة في الافتقار إلى مرافق مرخصة ليمارسوا فيها طقوسهم الدينية. واستمر مدير إدارة الشؤون القنصلية في وزارة الخارجية بالقول بأن الوزارة كانت منفتحة للنظر في تأسيس أماكن عبادة مخصصة للهندوس واليهود والبوذيين، ويمكن لأي

جماعة دينية منظمة غير مسلمة أن تستخدم نفس العملية التي تتبعها الطوائف المسيحية للتقدم بطلب التسجيل الرسمي. وورد أن أعضاء مجموعة واحدة على الأقل قد تقدموا بطلب للحصول على أراض في السنوات السابقة لبناء مجمع خاص بهم ولكنهم لم يتلقوا أي رد من الحكومة.

أفادت وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية بأنها استمرت في توظيف رجال الدين وتعيينهم في مساجد محددة. وواصلت الوزارة تقديم التوجيه بحسب الموضوعات المخصصة لخطب الجمعة، لا سيما في مناسبات محلية أو دولية معينة مثل يوم الرياضة أو خلال بعض المناسبات الدولية لزيادة الوعي مثل حملات مكافحة المخدرات. وراجعت الوزارة المحتوى، غير أنها لم تطلب من رجال الدين الحصول على موافقة مسبقة للخطب الخاصة بهم. واحتفظت الحكومة بحق اتخاذ الاجراءات القضائية بحق الأفراد الذين لم يتبعوا التوجيه.

واصلت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إصدار مرسوم أثناء شهر رمضان تصف فيه نظرتها حول الطريقة الصحيحة للمسلمين لأداء واجباتهم الدينية. ونص المرسوم أيضا على أن غير المسلمين الذين يُشاهدون وهم يأكلون أو يشربون أثناء ساعات النهار كانوا عرضة للاعتقال. يُطلب من جميع المطاعم غير الموجودة في الفنادق أن تُغلق في ساعات النهار خلال شهر رمضان.

ونصحت الحكومة المواطنين القطريين والمقيمين بالعدول عن المشاركة في العمرة أو الحج السنوي بسبب قطع العلاقات بين قطر والمملكة العربية السعودية. وذكر المسؤولون في وزارة الأوقاف أنه تم اتخاذ القرار بسبب المخاوف المتعلقة بأمن الحجاج في ظل غياب التمثيل الدبلوماسي أو التنسيق مع السلطات الدينية والأمنية السعودية.

ورغم أن القانون يحظر على الجماعات المسيحية الإعلان عن الخدمات الدينية، إلا أن الكنائس المسيحية استمرت في نشر ساعات الخدمات وغيرها من المعلومات على المواقع الإلكترونية المتاحة للجمهور؛ ومع ذلك لم يُسمح لها بنشر هذه المعلومات في الصحف المحلية أو على لوحات الإعلانات العامة.

حافظت الحكومة على سياستها في مراجعة ومراقبة أو حظر الصحف والمجلات والكتب ووسائل التواصل الاجتماعي فيما إذا تضمنت محتوى "غير مرغوب فيه" مثل التهجّم على القيم الإسلامية أو تصوير النبي محمد. وأفادت التقارير بأن الصحفيين والناشرين مارسوا الرقابة الذاتية بقدر أكبر بخصوص مواد من الممكن أن تعتبرها الحكومة مخالفة للإسلام.

واصلت الحكومة السماح للجماعات الدينية والأفراد من غير المسلمين باستيراد المطبوعات الدينية، مثل نسخ من الكتاب المقدس ومواد دينية أخرى للاستخدام الشخصي أو لاستخدام أفراد الجماعة، بشرط أن يتقدموا بطلب بهذا الخصوص ويحصلوا على موافقة خطية.

واستمر مجمع مسيمير الديني، والذي يُعرف أيضاً باسم "مدينة الكنائس"، في توفير مكان عبادة للطوائف المسيحية الثماني المسجلة. وقد سمحت الحكومة للكنائس غير المسجلة بممارسة العبادة هناك أيضا، ولكن فقط تحت رعاية إحدى الطوائف الثماني المُعترف بها. ووفر المركز الأنغليكاني ضمن مجمع مسيمير الديني المكان لعدد من الطوائف الأخرى الأصغر، ومكانا لـ 76جماعة من مختلف الطوائف واللغات.

واصلت اللجنة التوجيهية للكنائس الاجتماع للنظر في مخاوف الجماعات الدينية غير المسلمة المسجلة، بما في ذلك الوضع القانوني للكنائس والعقود التي تحكم إقامة العاملين الدينيين الأجانب في البلد.

وأبلغ القادة المسيحيون عن استمرار عدم التواصل مع الحكومة طوال العام. بيد أن القيادة الجديدة داخل وزارة الخارجية عملت على إعادة التواصل والإبلاغ عن الاتصال المباشر والحوار مع اللجنة التوجيهية للكنائس فيما يتعلق برغبة المجتمع المسيحي في تطوير علاقة إيجابية مع وزارة الخارجية وتطوير قنوات الاتصال لمعالجة المخاوف مثل تأثير القيود الأمنية. وأعرب رئيس قسم حقوق الإنسان في وزارة الخارجية عن استعداده لزيارة مجمع الكنائس للقيام بجولة في أوائل عام 2018. وواصلت الحكومة فرض إجراءات أمنية صارمة في مجمع مسيمير الديني، بما في ذلك إغلاق مواقف السيارات وفرض حظر على الوصول إلى الكنائس (في أوقات محددة)، واستخدام أجهزة الكشف عن المعادن.

منعت الحكومة ذبح الحيوانات خارج المرافق المرخصة - وهو إجراء قالت إنه يهدف إلى ضمان ظروف صحية. ومن الناحية العملية، كان الأفراد قادرين على ممارسة طقوس الذبح في الأماكن الخاصة.

استمر رؤساء كنائس وجماعات دينية بالقول بأن الأفراد مارسوا الرقابة الذاتية عند التعبير عن وجهات نظر دينية على الانترنت واعتمدوا بشكل كبير على الكلام غير المكتوب، والمواقع الإلكترونية الخاصة بالكنائس، ومنصات التواصل الاجتماعي، ونشرات الاخبار التي يتم ارسالها عبر البريد الالكتروني لنشر المعلومات حول أنشطة الجماعات الدينية.

ذكر قادة الكنائس بأن قدرتهم على جمع الأموال وتوزيعها للأعمال الخيرية ظلت محدودة بفعل القيود التي فرضتها الحكومة على عدد ونوعية الحسابات المصرفية التي يمكن للكنائس أن تمتلكها، فضلا عن متطلبات الإبلاغ عن المقاولين العاملين مع الكنائس وعن المتبرعين. وواصلت بعض الكنائس الأصغر غير المسجلة استخدام حسابات شخصية لقادة دينيين لصالح أنشطة الكنيسة.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

نشرت وسائل الإعلام الخاصة في البلاد موادا معادية للسامية. في يونيو /حزيران قام موقع "الجزيرة" باللغة الإنجليزية والذي تموله الحكومة ، بنشر تغريدة تتضمن رسماً كاريكاتيرياً معادياً للسامية يدّعي وجود مؤامرة يهودية لإنكار تغير المناخ. وأظهرت شخصاً يبدو كيهودي وهو يقول: "ها ها ها، يا لهذا الإحتيال المسمّى الإحتباس الحراري، أعني تغير المناح، والذي يعمل بشكل ممتاز نحو تحقيق خطتنا التلمودية بعيدة المدى في السيطرة على العالم." وتم حذف التغريدة لاحقاً. وفي يونيو/حزيران نشرت جريدة "الراية" المملوكة للقطاع الخاص رسماً كاريكاتيرياً يظهر ساحرة مع [منظومة] مقلاع داود تتسبب في شجار بين رجلين عربيين داخل كرة من الكريستال. وفي يوليو/تموز نشرت الراية أيضاً رسماً كاريكاتيرياً يصور أخطبوطاً مع نجمة داود على جبهته محاولاً تخريب المسجد الأقصى. وفي نوفمبر/تشرين الثاني نشرت صحيفة العرب المحلية رسماً كاريكاتيرياً يصور عقربا داكنًا مع نجمة داود وعبارة "وعد بلفور" باللغة العربية، وهو يهدد شعب فلسطين. في ديسمبر/كانون الاول وبعد إعلان الرئيس ترمب عن قيام الولايات المتحدة بنقل سفارتها، نشرت صحيفة "الوطن" رسماً كاريكاتورياً يُظهر يهودياً أرثوذكسياً يقف أمام كلمة "القدس" باللغة العربية. في ديسمبر/ كانون الأول نُشرت رسوم كاريكاتورية في إحدى وسائل الإعلام المحلية تُظهر صوراً معادية للسامية في نقدها لوفد بحريني غير حكومي إلى إسرائيل كعمل خيانة للقومية العربية.

استضاف مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان الممول حكومياً، والذي يعمل بشكل مستقل، مناقشات حول حرية العبادة في منزل الفرد وكيف يمكن استخدام الحلقات الدراسية ومناقشات المائدة المستديرة حول التسامح الديني لحل النزاع الطائفي. واستضاف المركز أيضا نقاشات حول الصعوبات التي تواجهها الجماعات غير المسلمة. وشملت المطبوعات التي نشرها مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان خلال السنة مقالات لمؤلفين لا ينتمون للأديان الإبراهيمية حيث غطّت موضوعات تراوحت بين أصول العنف الديني ودور الدين في العصر الحديث وأهمية التعددية. خلال احتفالات العيد الوطني التي أقيمت في قرية كتارا الثقافية ، رتب مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان عرضاً بارزاً يعلن بأن "قطر تتسامح دوماً مع جميع الأديان" يراه المُشاة السائرون في المهرجان.

وفي أكتوبر/ تشرين الأول عقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومقره الدوحة مؤتمراً استغرق يومين حول " المسيحيون العرب في المشرق العربي الكبير: عوامل البقاء، والهجرة، والتهجير". ورغم أنه لم يتطرق إلى أوضاع المسيحيين في قطر أو في دول مجلس التعاون الخليجي وركّز فقط على المسيحيين في بلاد الشام ومصر والعراق، إلّا أن المشاركين في المؤتمر، وجلّهم من الخارج، تحدثوا بصراحة عن التحديات التي تواجه المسيحيين في الشرق الأوسط وأبرزوا أشكال الاضطهاد التي تجبر المسيحيين على مغادرة المنطقة.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية ودورها

واصل القائم بأعمال السفارة الأمريكية ومسؤولو السفارة الاجتماع بالهيئات الحكومية ذات الصلة ، بما في ذلك إدارة الشؤون القنصلية في وزارة الخارجية، وإدارة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وكذلك المؤسسات الدينية شبه الحكومية، لبحث حقوق الأقليات الدينية والعلاقات السنية الشيعية في البلاد والاهتمام ببرامج التبادل الدولي للأئمة ومسؤولي الأوقاف، وجهود الحكومة لمنع انتشار الإيديولوجيات المتطرفة داخل المساجد. وعملت السفارة للتوسط في إعادة التواصل بين وزارة الخارجية وقيادة اللجنة التوجيهية للكنائس التابعة لمجمع مسيمير الديني بعد فترة طويلة من عدم التواصل. والتقوا أيضا بممثلين عن الجماعات المسيحية في البلاد. عملت السفارة مع مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان في التخطيط لمؤتمر حواري بين الأديان في فبراير/شباط 2018 والذي سيضم مشاركين من كل ديانة من الديانات الإبراهيمية. وعمل رئيس مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان مع السفارة لإشراك رسامي الكاريكاتير ومحرري الصحف في حوار حول الحاجة إلى تعزيز التسامح الديني ومناقشة أنواع الصور والبيانات التي يمكن اعتبارها ذات محتوى معادٍ للسامية.